



UNITED NATIONS  
TRANSFORMING  
EDUCATION  
SUMMIT 2022



## قمة تحويل التعليم التعليم في حالات الطوارئ: نداء للعمل

(مسودة - 11 أيلول/سبتمبر 2022)

### التعليم مهدد بالخطر

يشهد العالم زيادة مقلقة في عدد الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة والنزوح القسري، بما في ذلك نزوح اللاجئين على نطاق واسع، والكوارث الصحية والمناخية، وغيرها من الأزمات. وقد تسبب ذلك بتعطيل تعليم 222 مليون طفل وطفلة وشاب وشابة في سن الدراسة. وجعل أنظمة التعليم تنوء بحمل يزيد عن طاقتها. وتؤثر العديد من الأزمات على الأطفال ذوو الإعاقة والفتيات، وغيرهم من الأقليات (كالمجتمعات الأصلية، والأقليات الإثنية والدينية، وأفراد مجتمع الميم، على سبيل المثال لا الحصر)، أكثر من غيرهم. في عام 2022 وحده، سجّل النزوح القسري رقمًا قياسيًا. فقد بلغ عدد الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح القسري 100 مليون شخص، وأكثر من نصفهم من الأطفال والشباب الذين يحتاجون إلى الانتعاش بالتعليم الجيد المناسب. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021، تجاوز عدد حالات الاعتداء على التعليم وحالات الاستخدام العسكري للمدارس 5,000 حالة، وبلغ عدد الطلاب والمعلمين الذين اختطفوا أو اعتقلوا أو أصيبوا أو قتلوا في 85 دولة 9,000 طالب/ة ومعلم/ة. فضلا عن ذلك، عرض إغلاق المدارس الناجم عن النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي تعليم الأجيال القادمة من الفتيات واللاجئين والشرائح السكانية الأخرى للخطر.

### التعليم يعاني من نقص التمويل

لم تجمع النداءات الإنسانية لتمويل قطاع التعليم سوى 22 في المئة من التمويل الذي طلبه في عام 2021، وهي نسبة أدنى بكثير مما حصلت عليه القطاعات الأخرى. ففي عام 2021، بلغت حصة التعليم من التمويل العالمي للأنشطة الإنسانية نسبة 2.9 في المئة، ولم تصل إلى النسبة الهدف التي وضعتها الأمم المتحدة (4 في المئة). وبعد نقشي جائحة كوفيد-19، ما حصل التعليم إلا على 3 في المئة من الحزم التحفيزية الإجمالية التي وُزعت للاستجابة للأزمة الصحية، وعلى 0.7 في المئة من الأموال المطلوبة ضمن خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لكوفيد-19.

تتطوي الأزمات على تأثير ملحوظ على الاستثمار الطويل الأجل اللازم لتحويل أنظمة التعليم وضمان قدرتها على الصمود في وجه الأزمات المستقبلية. لقد ركزت المساعدات الإنمائية الخارجية للتعليم في عام 2020، وقلّت المساعدات الإنمائية الخارجية التي توفرها الجهات المانحة الثنائية بمقدار 359 مليون دولار أمريكي. وبعد هذا الانخفاض، قامت جهات مانحة رئيسية بتخفيضات كبيرة في مساعداتها الإنمائية الخارجية. وتأثرت حكومات العديد من البلدان أيضًا من بطء التعافي الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الديون وإعادة ترتيب الأولويات المحلية أثناء كوفيد-19. وتشير القضايا المنهجية في تمويل التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي إلى أنّ فئات من الأطفال والشباب (كاللاجئين والنازحين داخليًا على سبيل المثال لا الحصر) لا تحظى بالدعم الوطني والدولي وتتأخر عن الركب أكثر فأكثر.



## الشراكة من أجل التحويل: نداء للعمل

استنادًا إلى الممارسات الواعدة، نحن، الدول الأعضاء والشركاء، ننتهز مناسبة قمة تحويل التعليم، التي يعترزم الأمين العام للأمم المتحدة أن يعقدها، لنطلق "التعليم في حالات الأزمات: نداء للعمل".

نلتزم بالعمل معًا لتحويل أنظمة التعليم، لتكون قادرة على تجنّب الأزمات والاستعداد والاستجابة لها والتعافي منها، بغية تمكين جميع الأطفال والشباب المتضررين من الأزمات، ومنهم اللاجئون وعديمو الجنسية، من الانتقال المستمر والمنصف والأمن بفرص التعلم الجيد والشامل والأمن.

ونلتزم بتحسين الانتقال بالتعليم وجودته، وكذلك الإنصاف والشمول فيه، لصالح الـ 222 مليون طفل وطفلة وشاب وشابة الذين تعطلوا وانقطعوا عن التعليم أو الذين لا يتعلمون بسبب النزاع المسلح، والنزوح الداخلي والعاير للحدود، والكوارث الصحية والمناخية. وندعو الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف والجهات المانحة وشركاء التعليم إلى العمل في سبيل تحقيق هذا الالتزام، من خلال تقديم تقرير أول في عام 2025 قبل عام 2030 ومساءلة بعضهم البعض على ما يلي:

### 1. تحسين الانتقال بالتعليم المنصف والشامل ونتائج التعلّم للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات، وذلك من خلال إجراءات تشمل ما يلي:

- أ. وضع نظام عالمي يتيح متابعة عدد الأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات الذين ينتفعون سنويًا بالتعليم وتصنيفهم حسب الجنس والإعاقة والوضع القانوني ومعايير أخرى.
- ب. خفض عدد الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس إلى النصف في البلدان المتضررة من حالات الطوارئ والأزمات المطوّلة.
- ج. تحسين نتائج التعلم التأسيسي لمضاعفة العدد الحالي من الأطفال والشباب في حالات الطوارئ وظروف ما بعد الأزمات الذين يحققون الحد الأدنى من مهارات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الاجتماعية والعاطفية.
- د. تحسين توظيف المعلمين والميسرين المؤهلين، رجالًا ونساءً، والعمل على استبقائهم في المدارس وبناء قدراتهم وتدريبهم باستمرار لضمان استمرارية التعلم للأطفال والشباب المتأثرين بالأزمات في أماكن وظروف آمنة، وضمان أن التعليم شامل ويرمي إلى تغيير المفاهيم المتعلقة بالجنسين.

### 2. حماية وتحسين التمويل الخارجي في أدوات العمل الإنساني والتنمية، وضمان أنّ التمويل منصف ويتمشى مع أولويات التخطيط الوطني والالتزامات بالاتفاقيات الدولية. وبالتحديد:

- أ. الالتزام بتعزيز التمويل، بما في ذلك تحسين تتبع التدفقات المالية إلى التعليم في حالات الطوارئ في التمويل الإنساني والإنمائي.
- ب. الالتزام بالعمل على دعم التعليم فور وقوع الأزمات، وكذلك على المدى الطويل من خلال مساعدات إنمائية خارجية مستدامة ومتعددة السنوات للتعليم، منها تمويل منصات التمويل والشراكة التابعة للشراكة العالمية للتعليم و Education Cannot Wait.



ج. الالتزام بتكثيف الآليات القائمة وبتطوير المزيد من آليات التمويل المتعددة السنوات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل وتوفير الموارد لها، وذلك لمساعدة هذه البلدان على إزالة الحواجز الماثلة أمام أنظمة التعليم الوطنية لصالح مَنْ هُمْ خارج نطاق التمويل المحلي والدولي الحالي، ومنهم اللاجئين وعديمو الجنسية - بما يتماشى مع سياسات البلدان المضيفة.

د. تحسين فعالية الإنفاق على التعليم وتخصيص موارد للفئات الأكثر تهميشاً، ولا سيما الفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون وغيرهم من المتعلمين النازحين قسرياً.

3. العمل معاً بروح التعاون الدولي لبناء أنظمة تعليم قادرة على الصمود في وجه الأزمات تضمن حماية حقوق الأطفال والشباب وتلبية احتياجات المتعلم تلبيةً شاملة، بما في ذلك الصحة، والرعاية، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والحماية من العنف والاستغلال الجنسي والإساءة.

أ. موازمة الأولويات الوطنية والالتزامات الدولية المتعلقة بإحداث التحولات المنشودة وبتعزيز قدرة أنظمة التعليم على الصمود في وجه الأزمات، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في إعلان إنشيوين، وشراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والميثاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وإعلان المدارس الآمنة، وإطار العمل الشامل لسلامة المدارس، وغيرها من الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في القانون الدولي.

ب. الالتزام بالتعاون فيما بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والتنمية، وكذلك بالعمل المشترك والمنسق من خلال آليات التنسيق القائمة لتحويل أنظمة التعليم.

ج. الالتزام بالتعاون بين الوزارات والوكالات في قطاعات التعليم والصحة والمياه والنظافة الصحية والحماية الاجتماعية في مجال التعليم وتخطيط الاستجابة الإنسانية.

د. ترسيخ الشمول والمساواة بين الجنسين في سياسات التعليم في حالات الطوارئ والأزمات المطوّلة، وكذلك في عمليات التخطيط لهذا النوع من التعليم وفي أولويات تنفيذه.

4. أخذ مختلف ظروف الأزمات في الاعتبار، وتوسيع نطاق التدخلات القائمة على البيانات وذات التأثير الكبير وتعميمها في الجهود المتعلقة بالسياسات والبرامج، مع التركيز على ثماني أولويات مترابطة: (1) المعلمون؛ (2) مشاركة المجتمع؛ (3) المساواة بين الجنسين والشمول؛ (4) تعليم الطفولة المبكرة؛ (5) الصحة العقلية/النفسية والدعم النفسي الاجتماعي؛

(6) الحماية من العنف؛ (7) الإنصاف في تكنولوجيا التعليم والابتكار، ولا سيما للأطفال الأكثر تهميشاً؛ (8) مشاركة الأطفال والشباب مشاركة هادفة.